وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
مركـــــز البحوث النفسية

مجلــة العلوم النفسية

مجلــة علميـة محكمـــة معتمـدة

تصدر عن مركز البحوث النفسية

حاصلـــــــة على الأعتماديـــــة

رقـم الإيــداع 614 / 1994 / الرمز الدولي 1970 – 1816

المجلد (35) – العدد (2) – الجزء (3)

وقائع المؤتمر العلمي السنوي السادس والعشرون الموسوم

(الأمن المجتمعي ... التحديات والمعالجات)

للمدة 6 – 7 / 3 / 2024

حزيران / 2024

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
مركز البحوث النفسية

مجلة

العلوم النفسية

مجلة علمية محكمة معتمدة تصدر عن مركز البحوث النفسية

المجلد 35 العدد 2 الجزء 3

ISSN : 1816 - 1970

رقم الايداع : ٦١٤ / ١٩٩٤

الرمز الدولي : ١٩٧٠ – ١٨١٦

حزيران / 2024

مجلة العلوم النفسية
مجلة علمية محكمة

رئيـس التحريــر/ أ.د. لطيـف غازي مكـي
مدير التحرير/ أ.م.د. عــلا حسيــن علــوان

أعضاء هيئة التحرير

الاسم	مكان العمل	البلد
- أ.د. ياسر خلف رشيد الشجيري	جامعة الأنبار / كلية التربية للعلوم الإنسانية / قسم العلوم التربوية والنفسية / طرائق التدريس	العراق
- أ.د. أسامة حامد محمد	جامعة الموصل / كلية التربية للعلوم الإنسانية / قسم العلوم التربوية والنفسية / علم النفس التربوي / قياس وتقويم	العراق
- أ.د. كامل علوان الزبيدي	جامعة بغداد / كلية الآداب / أستاذ متمرس (متقاعد) / علم النفس – صحة نفسية	العراق
- أ.د. عبد الرزاق محسن سعود	الجامعة العراقية / كلية التربية للعلوم الإنسانية قسم العلوم التربوية والنفسية / علم النفس التربوي	العراق
- أ.د. صفاء طارق حبيب	جامعة بغداد / كلية التربية ابن رشد / قسم العلوم التربوية والنفسية / قياس وتقويم	العراق
- أ.د. بشرى عبد الحسين محميد	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ مركز البحوث النفسية	العراق
- أ.د. يوسف حمه صالح مصطفى	جامعة صلاح الدين / كلية الآداب – أربيل / علم النفس العام	العراق
- أ.د. زكريا عبد أحمد	جامعة تكريت / كلية التربية للبنات / قسم العلوم التربوية والنفسية / علم النفس التربوي	العراق
- أ.د. مهند عبد الستار النعيمي	جامعة ديالى / كلية التربية الأساسية / قياس وتقويم	العراق
- أ.د. إيمان صادق عبد الكريم	جامعة بغداد / كلية التربية للبنات / قسم العلوم التربوية والنفسية / علم النفس التربوي	العراق
- أ.د. دونلد أوين كامرون	رئيس الجمعية الأمريكية للطب النفسي - الشخصية والصحة النفسية / واشنطن	الولايات المتحدة
- أ.د. أمل عبد الرزاق نعيم المنصوري	جامعة البصرة / كلية التربية للعلوم الإنسانية / قسم الإرشاد التربوي	العراق

الاسم	مكان العمل	البلد
- **أ.د. عصام توفيق قمر**	كلية الدراسات العليا للتربية / المركز القومي لأصول التربية / التربية وعلم النفس	مصر
- **أ.م.د. براء محمد حسن**	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / مركز البحوث النفسية / الشخصية والصحة النفسية	العراق
- **أ.م.د. هناء مزعل حسين الذهبي**	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ مركز البحوث النفسية / علم النفس التربوي	العراق
- **أ.م.د. ميسون كريم ضاري**	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ مركز البحوث النفسية / علم النفس التربوي	العراق
- **أ.م.د. صباح عايش بنت محمد**	جامعة الشلف / كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية / علم النفس العام	الجزائر
- **أ.م.د. عبد الناصر أحمد محمد العزام**	جامعة البلقاء التطبيقية / قسم العلوم النفسية / علم النفس التربوي / علم النفس التربوي	الأردن
- **أ.م.د. زينة علي صالح**	جامعة واسط / كلية الآداب / علم النفس العام	العراق
- **أ.م.د. بيداء هاشم جميل**	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ مركز البحوث النفسية / علم النفس العام	العراق
- **أ.م.د. مقبل بن عايد خليف العنزي**	جامعة القصيم الحدود الشمالية / كلية التربية / قسم التربية والاحتياجات الخاصة	السعودية
- **أ.م.د. سهلة حسين قلندر**	جامعة بغداد / كلية التربية ابن الهيثم للعلوم الصرفة / علم النفس التربوي	العراق
- **أ.م.د. رجاء ياسين عبد الله**	جامعة كربلاء / كلية التربية للعلوم الإنسانية / قسم العلوم التربوية والنفسية / علم النفس التربوي	العراق
- **أ.م.د. زينب علي هادي**	الجامعة المستنصرية / كلية التربية الأساسية / قسم العلوم التربوية والنفسية / علم النفس التربوي	العراق
- **م.د. ميس محمد كاظم**	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ علم الاجتماع	العراق

مجلة العلوم النفسية

مجلة علمية محكمة معتمدة متخصصة تصدر عن

مركز البحوث النفسية

جمهورية العراق

قسيمة اشتراك

أرجو قبول اشتراكي في مجلة العلوم النفسية :

لمدة ( ) سنة ابتداءاً من .....

الأسم : .....

العنوان : .....

قيمة الاشتراك : .....

طريقة الدفع :- نقدا ( ) شيك ( ) حوالة بريدية ( )

رقم: تأريخ / /

التوقيع : ..... : التأريخ .....

قيمة الأشتراك لعدد واحد	الأفراد :(125000) الف دينار عراقي داخل العراق (100) $ او ما يعادلها خارج العراق للمؤسسات أو المؤتمرات : (90.000) الف دينار عراقي داخل العراق (70) $ او ما يعادلها خارج العراق

شروط النشر في المجلة

أولا : تنشر المجلة الأبحاث والدراسات الأكاديمية القيمة والأصيلة باللغتين العربية والأنكليزية في حقل مجالات أهتمام المجلة نفسيا وتربويا ، والتي لم تقبل أو تنشر سابقا ،ويتحمل الباحث المسؤولية القانونية في كل القضايا المتعلقة بالأمانة العلمية أذا كان بحثه منشور أو قدم للنشر .

ثانيا: يخضع كل بحث مقدم للنشر في المجلة الى الأستلال الألكتروني على أن لاتزيد درجة الاستلال عن (20) .

ثالثا : يقدم الباحث المقبول بحثه للنشر في المجلة تعهد خطي بعدم نشر بحثه في مجلة آخرى أو حصوله على قبول نشر مسبقا .

رابعا: يقدم البحث مطبوعا على نظام (Word 2007) مصحوبا بالعنوان للبحث مع أسم الباحث الثلاثي واللقب العلمي والأختصاص وأسم الجامعة والكلية والقسم والبريد الألكتروني في بداية الصفحة الأولى للبحث باللغتين مع خلاصة للبحث باللغة العربية والأنكليزية مثبت فيها عنوان البحث واسم الباحث ومكان عمله على أن لاتزيد عن (250) كلمـــــــــة فقط .

خامسا: يجب أن لاتتجاوز عدد صفحات البحث المقدم للنشر في المجلة أكثر من (25) صفحة فقط بما فيها الجداول والأشكال والملاحق ، وبخلافه يتحمل الباحث مبلغا أضافيا مقداره (2) الفين دينار عن كل صفحة أضافية ، ولايتجاوز البحث بعد الزيادة عن (35) صفحة بكل الأحوال .

سادسا: موافقة أثنين من المحكمين المختصين الذين يقومون البحث علميا قبل نشره ، بالأضافة الى تقويم البحث من ناحية اللغة العربية والأنكليزية .

سابعا: يراعى في كتابة البحث الآتــي :

1- الأصول العلمية في كتابة البحث من حيث الدقة في التوثيق والأمانة العلمية في الـعرض.

2- يقدم البحث بنسختين مطبوعة على ورق أبيض (A4) مطبوعة على الحاسوب وعلى جهة واحدة من الورقة مــع قرص (CD)، بالمواصفات الآتية :

- الحاشية العليـا 4.50 سـم .
- الحاشية السفلى 4.50 سم .
- الحاشيـة اليمنى 3.75 سم .
- الحاشية اليسرى 3.75 سم .
- يكون الخط المستخدم نوع (Meersoft Word)، حجم الخط (14) بالنسبة للمتن و(12) بالنسبة للجداول .
- تحتوي كل صفحة على (22) سطر فقط وفقا لبرنامج التنضـيد .
- يكون التباعد بين الأسطر للصفحة الواحدة (1.15).
- تكون الأشكال والجداول واضحة ، وتستخدم فيها الأرقام العربية والنظام العالمــي للوحدات .
- يكون البحث خالي من الأخطاء اللغوية والنحوية ولاتتحمل المجلة مسؤولية ذلك .
- لا تستعمل الهوامش في أسفل الصفحات وأنما يشار رقميا الى المصادر حســب موضوعها في نهاية البحث من خلال ذكر أسم الباحث والسنة وعنوان البحث من جهة النشر والطبعة وتكتب بأسلوب (APA)...مثال
- الهاشمي ،عدنان علي (2009). تحمل المسؤولية الأجتماعية وعلاقتها بأتخاذ القرار لدى التدريسيين في الجامعة ،رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة.....، كلية ..... ، قسم ..... .
- يلتزم الباحث بدفع مبلغ قدره (125) الف دينار من داخل العراق ،و (100) دولار أمريكي من خارج العراق .

- يلتزم الباحث بالتعليمات المؤشرة من الخبراء ،ويعيد الباحث النسخة الأصلية للمجلة مع نسخة جديدة ورقية آخرى مصححة .
- لاتعاد البحوث الى أصحابها قبلت أم لم تقبل للنشر.
- لايزود الباحث بكتاب قبول النشر ، الأبعد التزامه بالتعليمات أعلاه وتسليم النسخ الورقية كافة .
- المجلة غير مسؤولة عن نشر الأبحاث بعد مرور (90) يوم من دون مراجعة الباحث للمجلة والتزامه بالتعليمات كافة .

ثامنا : تحتفظ المجلة بحقها في أن تحذف أو تعيد صياغة بعض الكلمات أو الجمل بما يتلأئم مع أسلوبها في النشر .

تاسعا: تنتقل حقوق نشر البحث الى المجلة حال أشعار الباحث بقبول بحثه للنشـر .

مجالات اهتمام المجلة

1. البحوث والدراسات في مجالات العلوم التربوية والنفسية بفروعها المختلفة والطب النفسي، و الباراسايكولوجي .
2. المؤتمرات والندوات العلمية الوطنية والعربية والعالمية التي تعقد حول التخصصات في الفقرة المذكورة اعلاه
3. نشاطات وفعاليات المركز والمؤسسات الاخرى التي تهتم بالمجالات – الواردة في الفقرة (1).

((في هذا العدد))

ت	الموضوع	الباحث	الصفحة
1	**التحديات الاجتماعية لبطالة الشباب في المجتمع العراقي (دراسة اجتماعية)**	**م. د أحمد باقر جمعة** وزارة التربية / مديرية تربية ذي قار	**22 – 1**
2	**واقع ومؤشرات التعايش السلمي والسلم المجتمعي لدى عينة من المجتمع العراقي**	**أ.د بشرى عبد الحسين** **أ.م.د سيف محمد رديف** **م.د ميس محمد كاظم** وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مركز البحوث النفسية	**70 – 23**
3	**العنف السيبراني الموجه ضد المرأة**	**م.م زيد نجم عبدالله العبادي** جامعة كربلاء – كلية التربية للعلوم الانسانية – قسم العلوم التربوية والنفسية	**86 – 71**
4	**الإلحاد الضمني والصريح لدى طلبة الجامعة العراقية (دراسة مقارنة)**	**أ.م.د. براء محمد حسن** **أ.م.د. مؤيد عبدالسادة راضي** **م.م. هدى سعد سلوم** وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / مركز البحوث النفسية	**104 – 87**
5	**النزعة نحو التحرش الجنسي لدى موظفي الدولة العراقية**	**أ.م.د. مؤيد عبدالسادة راضي** **أ.م.د. براء محمد حسن** **أ.م.د. هناء مزعل حسين** وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / مركز البحوث النفسية	**118 – 105**
6	**أستراتيجيات التعامل مع الضغوط النفسية (دراسة نظرية)**	**أ.م.د. أسيل مهدي نجم** الجامعة المستنصرية / كلية الآداب / قسم علم النفس **م.م حازم رحيم شلتاغ** وزارة التربية / مديرية تربية الكرخ الثانية	**130 – 119**

ت	الموضوع	الباحث	الصفحة
7	**الآباء المدمنين وعلاقات أبنائهم الاجتماعية**	**ايمان حسن عبد** هيأة الحشد الشعبي / معاونية الطبابة	**144 – 131**
8	**تأثير الابتزاز الالكتروني على الامن المجتمعي**	**م.م اماني عبد سليم** **م.م هاجر مثنى صالح** وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / مركز البحوث النفسية	**158 – 145**
9	**الامن الفكري ودوره في تعزيز الصحة النفسية**	**م.د هديل علي جبر** وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / مركز البحوث النفسية	**172 – 159**
10	**الأمن السيبراني وأثره في الحد من الابتزاز الإلكتروني للأسرة العراقية "دراسة في الآليات والتحديات"**	**م.م.علي علاء حسين الرهيمي** كلية الإعلام –الجامعة الإسلامية في النجف الأشرف	**198 – 173**
11	**العنف الاسري المدرك وعلاقته بالاتجاه نحو التطرف لدى عينة من المراهقين**	**أ.م.د هناء صادق البدران** جامعة البصرة / كلية التربية للعلوم الانسانية	**234 – 199**
12	**الحاجات النفسية للطلبة لأبناء شهداء الحشد الشعبي**	**م.م جولان حسين خليل** وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مركز البحوث النفسية	**246 – 235**
13	**الفكر التربوي والتعايش السلمي عند امير المؤمنين–خطب نهج البلاغة– انموذجا**	**حيدر خزعل فهد عكاب** جامعة بغداد / كلية التربية ابن رشد	**274 – 247**
14	**المثالية الزائدة لدى المتفوق**	**م.م طالب خضير عبد** **م.م صدى صالح احمد** وزارة التربية / المديرية العامة للتربية في محافظة ذي قار	**292 – 275**
15	**المؤسسات الجامعية ودورها في تحقيق أبعاد الأمن المجتمعي**	**أ. د. منتهى عبد الزهرة العزاوي** الجامعة المستنصرية / كلية التربية **م. م. صفاء عبد الحسين** وزارة التربية	**314 – 293**

ت	الموضوع	الباحث	الصفحة
16	**الموقف الفقهي والقانوني للجرائم السيبرانية الواقعة على الاشخاص التهديد والابتزاز نموذجاً**	**م.م : نبأ جواد جبار** **أ.د. مسلم كاظم عيدان** كلية الامام الكاظم (ع)	**342 – 315**
17	**انعكاسات الأمن المائي العراقي على الأمن المجتمعي (دراسة تحليلية)**	**أ.د. محسن عبد علي الفريجي** جامعة المستقبل **أ.د. كاظم موسى محمد** جامعة الموصل	**362 – 343**
18	**التحدي وعلاقته بالخوف من التقييم السلبي لدى طلبة الجامعة**	**أ.د. صفاء حسين محمد علي الاسدي** **م.د عبير مهدي حسن التميمي** الجامعة المستنصرية / كلية التربية	**380 – 363**
19	**القوة الناعمة والهوية الاجتماعية**	**أ.م.د. حوراء محمد علي المبرقع** وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مركز البحوث النفسية	**402 – 381**
20	**انعكاس بيئة الإعلام الجديد على القيم الاجتماعية لدى مجتمع الأطفال**	**م.م. ريام حاكم مشجل الكلابي** كلية الإعلام– الجامعة الإسلامية فرع النجف **م.د. إياد عباس الجنابي** كلية الآداب –قسم الإعلام/ جامعة الكوفة	**418 – 403**
21	**الاديان السماوية وموقفها من التربية والتعليم وما دورها في إستقرار الامن المجتمعي**	**م.م. أنور خالد فرحان** جامعة بغداد / كلية التربية للبنات قسم التربية الاسلامية وعلوم القرآن	**436 – 419**
22	**الآليات المقترحة لمكافحة الإدمان على المخدرات من وجهة نظر أساتذة الجامعة**	**م.د هبة فرزدق محمد** **م.د ورقاء كاظم حرابة** **م.م رؤى عباس علي** **م.د نور أحمد عبد الله** وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / الجامعة المستنصرية	**450 – 437**
23	**نمو المدن العشوائية وتأثيره في الامن الاجتماعي**	**م.م رشا محمد حسن** الجامعة المستنصرية / مكتب رئيس الجامعة	**466 – 451**

ت	الموضوع	الباحث	الصفحة
24	**دوافع وأسباب أنتشار الشائعات عبر مواقع التواصل الأجتماعي من وجهة نظر أساتذة الجامعات**	**أ.م.د بيداء هاشم** **أ.م.د تهاني طالب** **أ.م.د بشرى عثمان** **م.م هبة حسين** **م.م احمد عباس** وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مركز البحوث النفسية	**496 – 467**
25	**العنف ضد المرأة دراسة ميدانية في مدينة بغداد**	**أ.م. صبا حسن عبد علي** جامعة بغداد / مركز التعليم المستمر **م.د. ابتسام هادي** جامعة بغداد / كلية الهندسة الخوارزمي	**532 – 497**
26	**اثار مواقع التواصل الاجتماعي على رياض الاطفال (الاثار السلبية والايجابية انموذجا)**	**أ.م.د. نسرين جواد شرقي** جامعة بغداد / كلية التربية للبنات	**564 – 533**
27	**العُنف الرقمي وانعكاساته على الشباب الجامعي (دراسة ميدانية في جامعة ديالى)**	**م.د حسين إبراهيم العنبكي** وزارة التربية العراقية – المديرية العامة لتربية محافظة ديالى	**604 – 565**
28	**دور الكوادر التربوية في تعزيز الامن المجتمعي (دراسة اجتماعية تحليلية)**	**م د خالد مجيد صالح الحيالي** ديوان الوقف السني ـ دائرة التعليم الديني والدراسات الاسلامية	**622 – 605**
29	**دور المناهج التعليمية في تنمية الامن المجتمعي لدى طلبة المرحلة الثانوية من وجهة نظر المدرسين**	**أ.م. رنا فاضل عباس الجنابي** وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / مركز البحوث النفسية	**654 – 623**
30	**سيكولوجية الصورة الإرهابية (التحليل لنفسي لصورة الإرهابي البغدادي)**	**م. د عقيل حبيب عبيد** مديرية تربية الديوانية / الإرشاد التربوي	**688 – 655**
31	**شذرات من تراثنا المعرفي العربي في تحقيق الأمن المجتمعي النبي والوصي أنموذجاً**	**م.د. طه حسين عيسى** كلية الإمام الكاظم للعلوم الإسلامية الجامعة	**702 – 689**

ت	الموضوع	الباحث	الصفحة
32	**المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها بالتسامح الاجتماعي عند طلاب جامعة بغداد**	**م.د.رجاء صدام جبر العبودي** وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مركز البحوث النفسية	**732 – 703**
33	**مضار ومنافع شبكات التواصل الاجتماعي على الامن المجتمعي**	**أحمد قاسم شاكر** وزارة التعليم العالي والبحث العلمي– مركز البحوث النفسية	**754 – 733**
34	**مهددات الهشاشة الحضرية والأمن المجتمعي ... دراسة اجتماعية ميدانية في مدينة بغداد**	**م.د آلاء علي مجيد القيسي** جامعة بغداد – المركز الوطني للدراسات السكانية والديموغرافية **أ.م.د مهند طالب عبد** جامعة بغداد –كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة	**782 – 755**
35	**التدابيرُ البديلةُ للأحداثِ ودورها في الحفاظِ على الأمنِ المجتمعي (دراسةٌ مقارنةٌ)**	**م . د . أياد سعود هاشم المسعودي** كلية الصفوة الجامعة / قسم القانون	**812 – 783**

الأمن السيبراني وأثره في الحد من الابتزاز الإلكتروني للأسرة العراقية "دراسة في الآليات والتحديات"

م.م.علي علاء حسين الرهيمي

كلية الإعلام –الجامعة الإسلامية في النجف الأشرف

المستخلص:

أصبح العالم قرية صغيرة في الوقت الحالي إذ يستطيع الناس جميعاً أن يشتروا ويبيعوا ويحصلون على جميع المعلومات والبيانات في أقل من الثانية إلا أنه ظهر نتيجة هذه التكنولوجيا السريعة هناك أناس يحاولون تطويعها لأغراضهم السيئة في تحقيق أهداف رخيصة وخبيثة تعمل على ابتزاز مالي وأخلاقي ومن ثم فهذه الأفعال تسبب الضرر بالمجتمع واستقراره حيث تؤثر هذه السلوكيات عليهم بالسلب من كافة الجهات الاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية.

ويمثل الابتزاز الالكتروني في العراق واقعاً مرعباً؛ لأنه يتسبب في اسقاط ضحايا ويضطرون إلى محاولة التخلص منه بشتى الطرق، تجنباً للفضائح التي قد يقعون بها إذ لم يستجيبوا لطلبات المبتزين؛ ولرصد هذه الظاهرة الجديدة والخطيرة في مجتمعنا واثرها فيه والتعرف على آليات مكافحتها والعناصر العاملة فيها واساليبها كلف مركز احياء التراث العلمي العربي بجامعة بغداد مجموعة من الباحثين في المركز والجامعات العراقية ووزارة الداخلية لتقديم ابحاث حول هذه القضية تتناولها من جميع الجوانب (تاريخياً، وواقعياً، وطرق الحد منها، والسيطرة عليها، ومكافحتها).

ويرى مراقبون أن تغليظ العقوبات بحق مرتكبي هذه الجرائم يشكل رادعاً أمام اتساع نطاقها، لاسيما جرائم الابتزاز الالكتروني الآخذة في التصاعد، في ظل الانتشار الضخم لاستعمال شبكات التواصل الاجتماعي وما ينطوي عليه من استغلال لها بطرق مشبوهة.

وأشاروا إلى ضرورة سن قانون خاص بمكافحة الجرائم الاليكترونية في العراق، ما يسهم وفقهم في كبح جماح هذه الظاهرة، إذ يستفيد مرتكبو هذه الجرائم من غياب قانون خاص بمعاقبة هذا النوع المتفشي من الجريمة.

Cybersecurity and its impact on reducing electronic blackmail of Iraqi families:
"A study of mechanisms and challenges"

Assist Lecturer. Ali Alaa Hussein Al-Rheamey
Faculty of Information, Islamic University of Najaf Al-Ashraf

Abstract

Nowadays, the world seems to be a tiny community where everyone is able to trade and obtain any kind of data quickly. However, because technology is moving so quickly, some people are attempting to use it for evil, low-cost goals that involve moral and financial blackmail. As a result, these actions harm society as a whole and its stability, having an adverse effect on all facets of social, economic, and moral life. Extortion has become a widespread phenomenon in Iraq due to the significance of the issue within our society. torsion has become a widespread phenomenon in Iraq due to the significance of the issue within our society.

In Iraq, electronic extortion is a horrifying reality that drives victims to fall and attempt to escape it in different ways, fearing scandals should they refuse to comply with the demands of the extortionists. The Centre for the revival of Arab scientific heritage at the University of Baghdad commissioned a team of academics to follow this unfamiliar and dangerous phenomenon in our society, as well as its effects and mechanisms for combating it. The researchers also aimed to identify the elements involved in this phenomenon and their methods. Research on this topic that covers it from all angles "historically and realistically and ways to reduce, control and combat it" will be provided by Iraqi universities and the Ministry of Interior.

Given the increasing use of social networks and the dubious ways in which they are exploited, observers think that stiffer penalties for those who commit these crimes will prevent them from spreading further. This is especially true for the crimes of electronic extortion.

They emphasized the necessity of passing a specific law to address cybercrimes in Iraq, which they believe will help to reduce them because those who commit these crimes profit from the lack of a specific law that penalizes this widespread kind of crime.

المقدمة:

منذ أن ظهرت وسائل التواصل الاجتماعي إلى العراق، ظهرت جرائم الابتزاز الإلكتروني بشكل كبير جداً وتوسعت مع مرور الوقت وظهرت منها عصابات منظمة، ولا سيما فإن ضعف تطبيق القانون في العراق وعدم الاهتمام بهذه القضايا ولابد من الاهتمام بها ولابد من الوصول إلى تشريعات قانونية صارمة وحديثه مع التطور التكنولوجي الهائل المتاح حالياً، فضلاً عن ضعف القانون، لذا رأى المختصون أن انتشار الفقر والبطالة وعدم الاستقرار أدى إلى ارتكاب الجرائم، وكل ما يحدث من كافه الجرائم في جميع المجالات، هو تصوير دقيق عن الواقع السياسي بجميع البلاد التي توصلت للتراجعً في تقديم الخدمات والتنمية وفرص العمل، ودائمًا ما يعد الابتزاز الإلكتروني هو مصدراً للوصول إلى الأموال من الضحايا أو محاولة لملء الفراغ الذي توصل اليه الشباب.

وتعد جريمة الابتزاز الإلكتروني من الجرائم المستحدثة بفعل التقدم الهائل في تكنولوجيا المعلومات، ما جعل من العالم قطعة صغيرة، وسهل كثيراً من أمور الحياة، ولا ننسي أن التطور له الكثير من الفوائد في الاقتصاد والسياسية والاجتماع والعلم، إلا أنه لم يخلو من مواطن خلل، إذ يسرت لظهور نوع من المجرمين يستعملون هذه التقنيات لتنفيذ جرمهم بواسطه التقنيات ، الابتزاز الإلكتروني هو الابتزاز الذي يتم باستعمال الإمكانات التكنولوجية الحديثة المتطورة ضد الضحايا أكثرهم يكونوا من النساء لابتزازهم جنسيا أو مادياً.

كما قد يكون الابتزاز موجه إلى السلطة العامة وذلك عندما يقوم الجاني باحتجاز شخص كرهينه فقد يكون الرهينة أحد المسولين أو مستثمر أجنبي أو ممثلين دبلوماسيين أو سياح أو غيرهم مما قد يؤثر على سمعة البلاد.

يعد الابتزاز الإلكتروني من الجرائم الإلكترونية التي ظهرت بظهور الإنترنت وقد عرفت كل فعل أو امتناع من شأنه، منظمة التعاون الاقتصادي وتنمية الجرائم الإلكترونية وهو الاعتداء علي الأموال المادية أو المعنوية، ويكون ناتج بطرق مباشرة عن تدخل التقنية المعلوماتية، إذ الجريمة الإلكترونية هي سلوك غير مشروع وغير أخلاقي يرتبط بالتقنيات الحديثة مثل الحاسوب والانترنت وبما أنها لم تعد تلك الجرائم الالكترونية التي تستهدف مؤسسات أو أنظمة بعينها بل امتدت إلى

انتهاك خصوصية الأفراد التي عملت على حمايتها المواثيق والدساتير في الدول والمجتمعات بشكل عام.

وفي ضوء ذلك تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر ظاهرة الابتزاز الإلكتروني على حياة المجتمع العراقي الذي يمثل تهديداً مادياً ومعنوياً ونفسياً للمرأة، والذي انتشرت بشكل سريع التزايد في المجتمع في الوقت الحالي بسبب ضعف المساءلة القانونية والعمليات الرقابية، وتهدف هذه الدراسة بالخروج إلى المقترحات التي قد تساعد صنّاع القرار في وضع الضوابط والمعايير لقضية الابتزاز الإلكتروني.

سوف نتحدث في هذه الدراسة إلى التعريف بتلك الظاهرة وتوضيحها من ناحية الاخذ بالأسباب وطرق انتشارها والاثار النفسية والاجتماعية الناتجة عنها، وطرق التعامل معها فضلاً عن توضيح اهمية دور مؤسسات المجتمع العراقي المتمثل بدور الاسرة ودور وسائل الاعلام. وقد تم اجراء مجموعة مقابلات لمكافحي حالات الابتزاز مع توضيح لحالات حقيقية وبيان كيفية تخليص الضحايا منها وفي نهاية البحث تم مناقشة النتائج مع وضع بعض التوصيات.

ولمعالجة هذه الظاهرة فأنه ينبغي أنْ تقوم كافة مؤسسات رسمية وغير رسمية بالمهام المسندة إليها في إطار حماية والوقاية من المخاطر التي تتعرض النساء لجرائم الابتزاز الإلكتروني بالتواصل مع مختلف أجهزة الأمن في الرصد والبحث والتحري عن الجناة المجرمين، ومنظمات المجتمع المدني لنشر الوعي والتثقيف الاجتماعي والقانوني في حين تبقى أساليب حماية النساء وكيفية الوقاية من وقوع الضحية للمبتزين من أهم الأسس التي يجب على الدولة أنّ تفرضها لضمان حمايه وأمن النساء في المجتمع.

منهجية البحث:

أولاً: إشكالية الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في انتشار ظاهرة الابتزاز الإلكتروني في ظل الحرب التي تعيشها البلاد وانعكاسه على المجتمع العراقي وكيفية أثر الأمن السيبراني في الحد من هذا الابتزاز الاليكتروني للأسرة العراقية ودراسة الآليات والتحديات التي تواجههم.

ثانياً: أهمية الدراسة:

يعتبر موضوع الأمن السيبراني من الموضوعات الهامة التي تثير جدلاً واسعاً في الابتزاز الاليكتروني وهو أحد العناصر المؤثرة في المجتمع العراقي بسبب تحول الحيز الأكبر من الصراعات بين المجتمع إلى أدوات ووسائل جديدة أنتجتها التطورات التقنية والعلمية المتمثلة بشبكة الانترنيت والوسيط الرقمي أو الفضاء السيبرانى.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن دور الأمن السيبراني لدى المجتمع العراقي لمواجهة جريمة الابتزاز الالكتروني، ولتحقيق أهداف الدراسة فتم استخدام المنهج الأنثروبولوجي الكيفي.

رابعاً: تساؤلات الدراسة:

كيف يمكن للأمن السيبراني الحفاظ علي سلمية المجتمع العراقي من الابتزاز الاليكتروني؟، **وهو التساؤل الرئيسي وينقسم إلى عدة تساؤلات فرعية وهي:**

1- ما هو الأمن السيبراني وما هي الأبعاد التي يمكن أن يؤثر ويتأثر به؟.
2- ما هي أهم الاحتياطات الاحترازية والاستراتيجيات التي تعتمدها العراق للتصدي للابتزاز الاليكتروني؟.
3- كيف يمكن للآلية القانونية والمؤسساتية كبح جماع الجاني الالكتروني في ظل غياب الهوية؟.
4- كيفية تأثير الأمن السيبراني في الحفاظ علي سلمية المجتمع العراقي؟.

خامساً: منهج الدراسة:

استدعت الدراسة ضرورة استعانة خطوات البحث بمجموعة من المناهج التي تساعد في إنجاز دراسة بحثية وفق أسس محضة وما هي أهم المناهج التي يتم توظيفها في سياقات الدراسة.

لذا استخدم الباحث في هذه الدراسة: المنهج الأنثروبولوجي الكيفي.

سادساً: مفاهيم الدراسة :

التعريفات:

1- مفهوم الأمن السيبراني:

اعتبر الاعلان الأوروبي أن معنى الامن السيبرانى هو (قدرة النظام المعلوماتى على مقاومة محاولات الاختراق التي تستهدف البيانات) وهذا ما أكده استاذ الاتصالات في جامعة كاليفورنيا "**ريتشارد كمرد**":حيث عرفه بأنه (عبارة عن وسائل دفاعية من شأنها أن تكشف ونحيط المحاولات التي يقوم بها القراصنه).[1]

2- تعريف الأمن السيبراني:

يتصف مفهوم الأمن السيبراني بـ(الشمولية فمن الخطأ حصر الأمن بالجانب العسكري فقط وإهمال بقية الجوانب الأخرى؛ لذا ينبغي أن تستوعب الأمن جوانب عديدة منها: السياسية، والاجتماعية، والثقافية).[2]

3- مفهوم الابتزاز الاليكتروني:

وتعرف بأنها: (عملية تهديد وترهيب الضحية بنشر صور أو مواد فيلميه أو تسريب معلومات سرية تخص الضحية، مقابل دفع مبالغ مالية أو استغلال الضحية للقيام بأعمال غير مشروعه لصالح المبتزين كالإفصاح بمعلومات سرية خاصة جهة العمل أو غيرها من الأعمال غير القانونية).[3]

4- تعريف الابتزاز الإليكتروني:

(جميع الإجراءات التنظيمية اللازمة لضمان حماية المعلومات بجميع أشكالها المادية والإلكترونية من مختلف الجرائم، الهجمات، التخريب، والتجسس، والحوادث).

---

1) يوسف بو غراره، الأمن السيبرانى، الاستراتيجية الجزائرية للأمن والدفاع في القضاء السيبرانى، مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل، العدد3،المجلد الأول، المركز الديمقراطى العربى، 2018،ص107.

2) علي ابراهيم مشجعل المعمورى، الأمن السيبراني ودوره في انتشار ظاهرة الارهاب في العراق بعد عام 2003م،دراسات دولية، العدد الثمانون، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العراق،ص183.

3) أبو طالب هاشـم الطالقاني،جريمة الابتزاز الإلكتروني في العراق الأسـباب والمعالجات، كلية القانون جامعة الكفيل،

5- مفهوم أخر للابتزاز الاليكتروني:

هو (عملية الدفاع عن أمن الشبكات والمعلومات والأجهزة والبرامج بطريقة تقنية (تكنولوجية) من خلال اتخاذ الإجراءات والتدابير والوسائل والتكنولوجية الحديثة، بقصد الحماية من أي هجمات أو تهديدات اليكترونية لضمان أمن وسلامة وتوافر المعلومات).[1]

6- مفهوم الارهاب الاليكتروني:

يعرف دروثي الإرهاب الإلكتروني أيضًا بأنه: (هجمات غير مشروعة، وبعيدًا عن الحق القانوني، يتم ممارستها ضد الحاسبات والشبكات، والمعلومات المخزنة إلكترونيًا ويجري توجيهها من أجل الانتقام، والابتزاز أو التأثير في الحكومات والشعوب، بل وحتى التأثير في المجتمع الدولي بأسره لتحقيق أهداف دينية أو سياسية أو اجتماعية معينة).[2]

7- تعريف الإرهاب الإلكتروني:

يعرف الإرهاب الإلكتروني بأنه:(نشاط أو هجوم ذو دوافع سياسية بغرض التأثير على القرارات الحكومية أو الرأي العام باستخدام الفضاء الإلكتروني كعامل مساعد ووسيط في عملية التنفيذ للعمل الإرهابي أو الحربي من خلال هجمات مباشرة بالقوة المسلحة على مقدرات البنية التحتية للمعلومات، أو من خلال تأثير معنوي ونفسي عبر التحريض على بث الكراهية الدينية وحرب الأفكار، أو أن يتم في صورة رقمية من خلال استخدام آليات الأسلحة الإلكترونية الجديدة في معارك تدور في الفضاء الإلكتروني، والتي قد يقتصر تأثيرها على بعدها الرقمي أو قد تتعدى لإصابة أهداف مادية تتعلق بالبنية التحتية الحيوية).

سابعاً: نظرية التي استخدمت بالدراسة:

استخدمت النظرية الحتمية التكنولوجية: وهي الاعتقاد بأن التقنيات لديها القوة الساحقة لدفع تصرفات الانسان مما يؤدي إلي التغيير الاجتماعي.

1() ايمان محمد الشورة،الأمن السيبراني في البنوك الاسلامية الأردنية،مذكرة بكالوريوس،كلية الشريعة، الجامعة الأردنية،2020،ص8.

2) Maura Con Way, “Cyber terrorism: Hype and Reality”, P.52
https://www.Core.ac.Uk

ثامناً: الدراسات السابقة:

1- دراسة: محمود سعودي علي (2023)، بعنوان: (الأمن السيبراني والعلاقات الأمريكية الصينية).

(ناقشت الرسالة تأثير تهديدات الأمن السيبراني في العلاقات الأمريكية الصينية من خلال مراجعة وتحليل سياسات الأمن السيبراني للصين والولايات المتحدة واستراتيجيات الدولتين للبقاء أمنيين في الفضاء السيبراني وردع تلك التهديدات، كما ناقشت الدراسة الأبعاد السياسية والاقتصادية لتهديدات الأمن السيبراني وتداعياتها على غطى التفاعلات الأمريكية الصينية التنافسية والتعاونية، وقد استنتجت الدراسة إلى أن تهديدات الأمن السيبراني، المدفوعة بطبيعة بنيتي النظام العالمي والفضاء السيبراني أو اختلاف رؤى الدولتين حول المعايير والقواعد الحاكمة للفضاء السيبراني، وسعى الدولتين حول المعايير والقواعد الحاكمة للفضاء السيبراني، واختلاف رؤى الدولتين حول المعايير والقواعد الحاكمة للفضاء السيبراني، وسعى الدولتين إلى عسكره الفضاء السيبراني، أدت إلى تزايد التنافس الأمريكي الصيني).[1]

2- دراسة: إبراهيم خليل إبراهيم (2023)،بعنوان: (الحوكمة الإلكترونية للأمن السيبراني باستخدام التعلم الآلي).

يعرف استخدام (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتبادل المعلومات وتقديم الخدمات الحكومية بالحوكمة الإلكترونية. ومن خلال الحكومة الإليكترونية، قد يتمكن المواطنون من الوصول إلى الخدمات الحكومية بطريقة مريحة وفعالة وشفافة، نظراً لتوسع الجرائم السيبرانية والحرب السيبرانية).

(توسع مؤخراً الأمن السيبراني بشكل كبير. هناك اتجاهات مختلفة في مجال الأمن السيبراني، والحكومة الإليكترونية هى الأكثر أهمية، تعتبر الحكومة الإليكترونية إحدى أهم المنصات الأساسية لنقل البيانات والخدمات عبر الإنترنت والتي تحتوي في كثير من الأحيان علي بيانات قيمه وسرية، مما يجعلها عرضه للتهديدات، تعتمد أنظمة الحكومة الإلكترونية بشكل أساسي علي الخدمات التي يستخدمها الجمهور، تستخدم هذه الأطروحة مجموعه بيانات مشهورة تم جمعها من حركة

1) محمود سعودى على،الأمن السيبرانى والعلاقات الأمريكية الصينيه، رسالة ماجستير،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،جامعة القاهرة،القاهرة،2023.

المرور علي الانترنت تسمى مجموعة بيانات واقترحت الأطروحة إطاراً للكشف عن التهديدات في حركة المرور علي الانترنت).[1]

3- دراسة: عادل عيد علي عيد،(2019)،بعنوان: (تعرض الشباب الجامعي للإرهاب الالكتروني عبر مواقع التواصل الاجتماعي وعلاقته باستخدامهم للأنترنت).

مشكلة الدراسة:(لاحظت الباحثة من خلال استخدامها لبعض مواقع التواصل الاجتماعي ظهور العديد من التهديدات والاختراقات، وإرسال واستقبال الروابط الغير مرغوب فيها، والتي من خلالها يمكن الهجوم والسيطرة علي حسابات الآخرين ،الأمر الذى أدى إلى قلق البعض من مستخدمي الانترنت وعزوف البعض الآخر، وهو ما يمكن أن تطلق عليه اضطراب استخدام الانترنت، وما أكد وجود هذه المشكلة).

الدراسة: ما قامت به الباحثة من دراسة استطلاعية أسفرت نتائجها عن تزايد أعداد المستخدمين لمواقع التواصل الالكتروني عبر مواقع التواصل الاجتماعي واضطراب استخدام الانترنت، **التساؤل الرئيسي للدراسة:** ويتمثل التساؤل الرئيسي للدراسة في:

ما هي العلاقة بين التعرض الشباب الجامعي للإرهاب الالكتروني عبر مواقع التواصل الاجتماعي واستخدامهم للأنترنت؟[2]

4- دراسة: دنيا محمد قاسم سالم (2023)،بعنوان: (أثر جرائم الأمن السيبرانى على مخاطر أعمال المنشأة ومخاطر المراجعة وانعكاسه على أتعاب المراجعة، دراسة تطبيقية).

أهداف الدراسة:(يتمثل هدف الدراسة في اختبار أثر جرائم الأمن السيبرانى المباشر على أتعاب مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة، والأثر غير المباشر عبر مخاطر أعمال منشأة عميل المراجعة ومخاطر المراجعة، وذلك في عينه من شركات قطاع الاتصالات والإعلام وتكنولوجيا المعلومات المقيدة في البورصة المصرية).

مناهج الدراسة: تعتمد الدراسة علي منهجين (الاستقرائي والاستنباطي).

---

1) Ibrahim Khaleel Ibrahim, Egoverance for cybe security using machine Learning,2023.

2) عادل عيد علي عيد،تعرض الشـباب الجامعى للإرهاب الالكتروني عبر مواقع التواصـل الاجتماعي وعلاقته بإستخدامهم للإنترنت،2019

عينة الدراسة: قطاع الاتصالات والإعلام وتكنولوجيا المعلومات المقيدة في البورصة المصرية، وذلك خلال الفترة الزمنية 2017-2020.

نتائج الدراسة:

أ- وجد التأثير المعنوي وطردي لجرائم الأمن السيبرانى علي مخاطر أعمال منشأة عميل المراجعة.

ب- لا يوجد تأثير معنوي لمخاطر أعمال المنشأة على أتعاب مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة.

ت- مخاطر أعمال المنشأة لا تصلح أن تكون متغير وسيط بين جرائم الأمن السيبراني وأتعاب المراجعة.[1]

5- دراسة: غاده محمد عامر (2022)،بعنوان:(تطوير تقنيات التعلم الآلي لتعزيز خوارزميات الأمن السيبرانى).

(في الوقت الحاضر، يلعب الأمن السيبرانى دوراً مهماً في مجالات التكنولوجيا والمعلومات، حيث تشكل تهديدات الأمن السيبرانى مشكلة عالمية متطورة، مع تطور التكنولوجيا وتتزايد التهديدات الإلكترونية، حيث أصبح تأمين المعلومات من أقصى التحديات التي تواجهها مجتمع المعلومات، خاصة مع التطورات الأخيرة في مجالات الحوسبة السحابية، بعد رفض الخدمة الموزع أحد أخطر الهجمات التي تواجهها الحوسبة السحابية، يهدف هذا الهجوم إلى جعل الخدمات السحابية غير متاحة للمستخدمين النهائيين من خلال استنفاد موارد النظام ، مما يؤدى الي خسائر فادحة تشكل تهديداً للأمن القومي وأصول أمن المعلومات، وبالتالي جعل تطوير حلول دفاعية ضد مثل هذه الهجمات ضرورياً لتوسيع استخدام تكنولوجيا الحوسبة السحابية، ويعتبر استخدام التعلم الألى إحدى طرق تأمين الحوسبة السحابية، إذ حقق التعلم الآلي نتائج واعدة في اكتشاف الهجمات الإلكترونية بما في ذلك عند تطبيقه على أنظمة اكتشاف التسلل السحابي، يعمل النظام

1) دنيا محمد قاسم، أثر جرائم الأمن السبيراني علي مخاطر أعمال المنشاة والمراجعة وإنعكاسه علي اتعاب المراجعة،دراسة تطبيقية،القاهرة،2023.

المقترح بشكل جيد عند مقارنته بالطرق الأخرى من حيث الدقة ومعدل الكشف ومعدل الإيجابية الخاطئة المنخفضة).[1]

6- دراسة: السعيد فتحي أحمد أبو الفتوح(2021)،بعنوان: (دراسة أداء طرق قياس وتقييم الأمن السيبرانى للمؤسسات الحديثة).

(فيما يتعلق بالانتشار الهائل للتكنولوجيا بين الأفراد والمؤسسات، أصبحت التقنية والاتصال الإلكتروني من أهم ركائز عمل المؤسسات الكبيرة والصغيرة، ومصدراً للتعليم والترفيه للأفراد والمؤسسات، مما أدى الي التفكير في مخاطر الاعتماد علي هذه التكنولوجيا وتأثيرها علي المؤشر الاقتصادي لسوق المؤسسات وسمعتها، وسلامة الأفراد والمؤسسات، هذه المخاوف أجبرت الخبراء وصناع القرار علي التفكير فى أمن المعلومات وتطوير أساليب جديدة لقياس وتقييم أمن المعلومات علي المستوى المادي والتقني، واختبار الاختراق وتحديد نقاط الضعف في نظام الأمن السيبرانى).[2]

7- دراسة: رانيا حاكم كامل محمد(2019)،بعنوان: (جرائم الإنترنت في المجتمع المصري).

(تهدف الدراسة الي معرفه علي ماهية جرائم الإنترنت في المجتمع المصري من واقع الاحصاءات الرسمية، واكثر الجرائم انتشارا، وإلقاء الضوء على مكان ارتكاب جرائم الانترنت، وأساليب ارتكابها، وأسباب اقترافها، والخصائص الديموجرافيه لضحايا ومرتكبي تلك الجرائم، وتوضيح الإجراءات القانونية والأحكام الجنائية لجرائم الإنترنت، وإلقاء الضوء على دور إدارة مكافحة جرائم الحاسب وشبكات المعلومات، وأخيراً الكشف عن أليات مواجهة جرائم الإنترنت).

أ- تتعدد جرائم الانترنت في المجتمع المصري، وتختلف من حيث أنواعها وشدتها وترتيبها.

ب- أوضحت إحصاءات الأمن العام تنامي جرائم الإنترنت وإنها لا تقتصر فقط علي الجرائم المضرة بالأفراد مثل سب وقذف وتشهير، وتهديد وابتزاز، وسرقة بريد الكتروني.

---

1)Ghada Mohamed Amer, Development Machine learning techinques to enhance cyber security algorithms,2022.

2) ElSaid Fathi Ahmed Aboelfotoh,Study Of Performance measuring and assessment methods of cyber security For modern enterprise,2022.

ت- أظهرت النتائج اختلاف مكان ارتكاب جرائم الانترنت عن الجرائم التقليدية، بل أصبحت الجريمة تتم عبر الفضاء الالكتروني فلم يعد للمجرم الذهاب إلى مسرح الجريمة.[1]

أنماط وعناصر الأمن السيبراني:

أولاً: أنماط الأمن السيبراني:

يتكون من مجموعة كبيرة ومتنوعة من السياقات بداية من قطاع الأعمال والوصول إلى الحوسبة المتنقلة وبالإمكان عموماً تقسيمها على عدة فئات شائعة كما يلى:

أولاً: أمان الشبكات: هو كيفية تأمين شبكة الكمبيوتر من الأشياء المتطفلة والانتهازية سواء المجرمين والمهاجمين أو المهدفين أو البرامج الضارة.

ثانياً: أمن التطبيقات: يتركز في الحفاظ على البرامج والأجهزة التي ليس بها تهديدات، لابد من توفير التطبيق المخترق للوصول للبيانات المصممة للحماية فإن تطبيق مفهوم الأمان الناجح فهو يبدأ من مرحلة التصميم الأولى قبل نشر البرنامج أو الجهاز.

ثالثاً: أمان المعلومات: وهو حمايته وكيفية سلامة وخصوصية البيانات في مرحلة التخزين.

رابعاً: الأمان التشغيلي: يشمل العمليات والقرارات التي تتواصل مع أصل البيانات وتكافل الحماية لها.

ثانياً: عناصر الآمن السيبراني:

حتى نصل للهدف من الأمن السيبراني لابد أن تتوافر عدة عناصر مترابطة وظيفياً ليكتمل الدور في ذلك ومن أهم عناصر الأمن السيبرانى:

1- التقنية: وهي تتشكل في دوراً في غاية الأهمية حياة الأفراد والمؤسسات، اذ توفر الحماية الكبيرة لهم أمام الهجمات السيبرانية وتشتمل حماية الأجهزة، بجميع أشكالها الذكية والحاسوبية والشبكات بالاعتماد على نواحي الحماية ، واستعمال البرامج الضارة وكيفية مكافحة الفيروسات.

2- الأشخاص: لابد من الأشخاص المستخدمين للبيانات والأنظمة في المنشأة ما استعمال المبادئ من حماية جميع البيانات الرئيسية مثل تحديد كلمة مرور قوية جداً، للتفادي من فتح الروابط الخارجية أو المرفقات عبر البريد الخاص، وعمل نسخ احتياطي لهذه البيانات.

1) رانيا حاكم كامل محمد،جرائم الانترنت فى المجتمع المصرى، القاهرة،2019.

3- الأنشطة والعمليات: توظيف الأشخاص أو التقنيات للعمل بعدد من بعض العمليات والأنشطة التي تتماشي مع تطبيق أسس الأمن السيبراني وكيفية التصدي للهجمات بكل كفاءة.[1]

أسباب والدوافع لحدوث الجرائم السيبرانية:

هناك العديد من الأسباب والدوافع التي تدفع الأفراد والجماعات إلى الوقوع في بؤر الجرائم بقصد السيبرانية بقصد أو من غير قصد ومن أهم هذه الأسباب هي:

1- جمع المعلومات وكيفية تعلمها.
2- الوصول للمعلومات والاتجار بها.
3- قهر النظام وإثبات الفوز علي تطور وسائل التقنية.
4- ابتزاز أشخاص أو جهات.
5- للوصول للأرباح المادية وتهديد الأمن القومي والعسكري.[2]

قبل التطرق إلى مخاطر حوادث الأمن السيبرانى لابد أن نتطرق لأهم التهديدات إلى تحقيق الأمن في الفضاء السيبرانى والذى، لا يتأتى دون قوة سيبرانية تكون رادعة لمختلف الهجمات والتهديدات، ومن أهم هذه التهديدات:

أولاً: العرضية للكابلات البحرية: تعد الكابلات جزء هام لتوفير خدمة الاتصالات بين دول العالم فى مجال الانترنت وشبكات الكمبيوتر وغيرها، فمنذ عام 2005 أصبحت الكابلات البحرية مأهولة علي مجال الإتساع والإنتشار، كما تعرضت تلك الكابلات إلى الكثيرمن المشاكل التي أثرت بالسلب على أعمال البنى التحتية بالضرر، لأنهامياه المحيط العميق.

ثانياً: التجسس الإلكتروني: من أنواع التجسس التقليدى ،باستعمال وسائل التكنولوجيا المتطورة، ومعظم الهجمات السيبرانية المتجددة التي تقع ضمن هذه الفئة حيث يتم الحصول على المعلومات السرية بطرق غير مشروعة بهدف الحصول علي أفضلية إقتصادياً ،أو إستراتيجياً، أو عسكرياً باستعمال التقنيات الإلكترونية أو الشبكات أو الأقمار الاصطناعية.

---

1) ايمان الحيارى، أنواع الجرائم الإلكترونية، متاح علي الموقع،WWW.MAWDOO3.COM

2) مني عبدالله السمحان، متطلبات تحقيق الأمن السيبراني لأنظمة المعلومات الإدارية، دراسة منشورة، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة،العدد111،المملكة العربية السعودية،2020،ص13-14.

ثالثاً: الإرهاب السيبراني: هو ذلك لاستخدام موارد معلوماتية ، وأجهزة الحاسب الآلي وشبكات الانترنت والفضائيات من أجل التخويف والإرغام للأغراض السياسية أو الاقتناع الفكري والتثقيف السلبي والعدواني.

رابعاً: الحروب السيبرانية: وتعتمد علي فريق من المختصين في الحروب الاليكترونية، حيث كل منهم يتميز بمسئولياته ومهاراته الخاصة لترسيخ القدرة على القتال والتحكم بها وإبرازه ضمن القضاء السيبرانى ويقوم مشغلو الحروب السيبرانية بالتخطيط للنشاطات الهجومية والدفاعية وإداراتها وتنفيذها عبر القضاء السيبراني.[1]

ومن أهم المخاطر التي تهدد الأمن السيبراني:

الدخول على الأنظمة وما تحتويه من بيانات ومعلومات دون إذن والتجسس علي الاتصالات والحد من سلامة المعلومات، نتيجة التلاعب، والتعديل عليها، وإتلافها، وهذا يعد إعتداء بحد ذاته علي الحريه والحق الشخصي والجريمة العادية التي يتم استعمالها بالإنترنت في تنفيذها كالسرقة، والغش والترويج لنشاطات مخالفة للقانون، وبالتالي إجمالي المخاطر المحتمل التعرض لها على شبكة الانترنيت، تهدف إلى التخريب المعتمد للأهداف السياسية، والعسكرية، والاقتصادية وغيرهم.[2]

وعموماً فإن التهديدات السيبرانية: هي التي تهدد أمن المجتمعات والأمن الاقتصادي الوطني و الأمن العسكري للدول، كما أن للتهديدات أهداف السيبرانية تمس كلا من الجانب المعنوي، والجانب المادي وعلي جميع الأصعدة، ولكن ما يتوجب على الدول المعرضة لتلك التهديدات وضع خطط استراتيجية من أجل مكافحتها والتخلص منها.

أبعاد الأمن السيبراني:

لأمن السيبرانى امتدادات وأبعاد استراتيجية، بحيث يمكن أن يؤدى إلى خلل، فى إحدى هذه الأبعاد إلى نتائج وخيمه لا تعد ولا تحصى خاصة، في فضاء يتسم بالسرعة في التخطيط والتنفيذ، إذ لابد من قوة وأسلحة سيبرانية رادعة تكون فى مستوى الهجوم الالكتروني، ومن الأبعاد التي

1) ايمان محمد الشورى، مرجع سابق ص15.

2)ادريس عطية، مكانه الآمن السـيبرانى فى منظومة الأمن الوطني الجزائرى، دراسـة منشـورة، جامعة العربي التبسي،الجزائر 2019،ص110.

تتأثر بالأمن السيبراني، نجد البعد العسكري، والبعد الاقتصادي، والاجتماعي، والقانوني، والسياسي.

أولاً: البعد العسكري: القدرة علي ربط الوحدة العسكرية ببعضها عبر الشبكة ،وتوافر المعلومات.

ثانياً: البعد الاقتصادي: إن استعمال الحاسب والشبكة لتطوير الصناعة وتحريك الاقتصاد ومعالجة معاملاته.[1]

ثالثاً: البعد الاجتماعي: تعتبر الشبكة المعلومات الدولية مجالا مفتوح لجميع الأفراد حيث يمكن لجميع المتعاملين السيبرانيين أن يستفيدوا منها.

رابعاً البعد السياسي: لابد من إمكان المواطن أن يصبح لاعب أساسي وأصبح بإمكانه ان يطلع علي القرارات السياسية عبر المعلومات التي سهلت علينا الوصول اليها عن طريق الانترنت.

خامساً: البعد القانونى: أساليب ممارسه البعد القانوني عدة فى استعمال تقنية المعلومات، وإنشاء المدونة والمجموعات على الانترنت، وحماية البرامج والمعلومات وملكيتهم.[2]

كيف تتم عملية الابتزاز الإلكتروني:

مع تطور ثورة التكنولوجيا الضخمة التي شهدتها العالم في العقود الأخيرة شهدت عملية الابتزاز تنوعًا في الأساليب للوصول إلى الضحية ولكنها في العادة تبدأ بمحاولة إقامة صداقة بين مرتكب الجريمة والضحية؛ وبمرور الأيام تتطور العلاقة بين الطرفين مما يؤدي إلى تكوين علاقة مبنية على الثقة بينهما مما قد يدفع بالضحية لمشاركة بعض معلومات شخصية مثل صور خاصة على سبيل المثال؛ ما يدفع مرتكب جريمة إلى استغلال ضحية عن طريق تهديدها بنشر معلومات سرية التي أصبحت بحوزته إنّ لما يحصل على ما يريد الأمر الذي يدخل ضحيته في حالة من الخوف، أو يعمل على استنزافها ماديًا بشكل مستمر وقد يقوم المبتز باستغلال جهل الضحية بكيفية التعامل مع حالات الابتزاز، فيقوم بإسناد مجموعة من الأوامر التي قد تصل إلى القيام

1) بارة سمير، الأمن السيبراني في الجزائر، دراسة منشورة، العدد 4، جامعة قاصدى، الجزائر،2017،ص160.

2) يوسف بوغراره، مرجع سابق،109.

بأفعال خادشه للحياء أو دفعها للمشاركة في أعمال إرهابية.[1] ومن ومن أكثر أساليب الابتزاز شيوعًا هي تلك العملية أن المبتز يقوم بإرسال رابط معين فتقوم الضحية بفتحها للرابط لجهلها بخطورته وبمجرد الدخول يتم تحميل الفيروسات أو برامج تعمل على صنع ثغرات أمنية في جهاز الضحية؛ أو أنْ تقوم الضحية ببيع هاتفها ومن خلال إعادة برمجته مرة أخرى قد يظهر كل ما يخصها على ذلك الهاتف، مما يُمكّن المبتز من تحميل صور أو معلومات موجودة على موبايلها ومن ثم تهديدها.

وكما أنّ أكثر النساء تعرضًا للابتزاز الإلكتروني عادة ما تنقصهم الخبرة في التواصل علي مواقع الانترنت وممن يعشن عزلة اجتماعيّة لأسباب ذاتية أو أسرية تفرضها العادات والأعراف فيما يكون الأشخاص الذين يمارسون عملية الابتزاز الإلكتروني على درجة عالية في امتلاك مهارات التعامل مع تقنيات الأجهزة والمعلومات، مع العلم بأن جريمة الابتزاز الإلكتروني من الجرائم التي لم تعد ترتكب بشكل فردي بل تحولت إلى جرائم تقوم بها عصابات متمرسة في الجريمة الإلكترونية

دوافع ظاهرة الابتزاز الإلكتروني:

الدافع المادي:في هذه الحالة يستخدم المبتز كل ما يهدد به الضحية من صور، ملفات، أشياء شخصية لحصوله على المال مقابل سكوته وعدم النشر.

الدافع الجنسي : أخطر أنواع دوافع الابتزاز الإلكتروني حيث يكون هدف المبتز للحصول على الضحية جنسياً من الضحية مقابل السكوت عن نشر أي شيء يخصها.

الدافع الانتفاعي: يستخدم ضد أفراد مسؤولون وصحفيون وشخصيات مشهورة في المجتمع قد يشمل هذا النوع الاستغلال المادي والجنسي معًا بالإضافة إلى أنّه هدف إلى تحقيق المصلحة التي تخص مكانة الضحية الاجتماعيّة.

تداعيات ظاهرة الابتزاز الإلكتروني:

1) عصام بن راشد المغيوزى، الابتزاز الالكتروني، صحيفه النبأ الالكترونية، 2022.

أولًا: الجانب الاجتماعي: أحد أسباب التغير الاجتماعي كالتفكك الأسري كما أشار اليه (ميشيل مان)بأنه هو عبارة عن جملة من الاضطرابات في تقاليد المجتمع ونظامه والتي تقترن بالتغير الاجتماعي، كما أن لها دورًا سلبيًا على الضبط الاجتماعي[1]

فجريمة الابتزاز الإلكتروني يترتب عليها العديد من الأضرار الاجتماعيّة منها: زيادة التفكك الأسري وكثرة حالات الطلاق، القيام بأعمال غير أخلاقية كالقتل أو الانحراف الأخلاقي، تعاطي المخدرات أو بيعها وترويجها والانتشار الواسع والكبير للجريمة في المجتمعات

ثانيًا: الجانب النفسي: يؤكد خبراء في الإرشاد الأسري إلى أنّ آثار الابتزاز الإلكتروني تتجاوز كونها حدث نفسي صادم وحسب بل أنّ ما يُعمّق أثرها على الفرد هو عدم مقدرته على طلب المساعدة لإحساسه بالإحراج وأحيانًا لجهله بوجود من هو قادر على مساندته والتخفيف عنه، حيث أن معظم ضحايا هذا النوع من الجرائم من المراهقين والمراهقات الذين يريدون استكشاف العوالم الجديدة وتكوين علاقات اجتماعيّة جديدة من خلال التقنية الحديثة.[2]

تتعدى هذه الآثار حدود الضحية لتنتقل وتؤثر على أفراد أسرتها سواءً من خلال ما يلازمهم من حيرة وتوجس ناتج عن المتغيرات التي تلاحظ بالضحية وإحساسهم بمعاناته دون التمكن من فهم الأسباب كذلك عبر شعورهم بما تسميه مجتمعاتنا بـ"الخزي والعار" الذي تخلفه فضيحة كشف واقعة الابتزاز، ناهيك عما يترتب عن ذلك من مآلات لا تحمد عقباها في الكثير من الحالات.[3]

ثالثًا: الاقتصادي والأمن:

تؤثر جرائم الابتزاز الإلكترونية على الأمن العام والسكينة العامة فالضحية التي تبتز بمبلغ مالي كبير لا تملكه قد يدفعها ذلك إلى السرقة أو السطو أو القتل أو ممارسة الجنس أو احتراف الدعارة الجنسية أو تصوير مقاطع خليعة مقابل السكوت من قبل المبتز وهذه الجرائم تؤدي إلى جرائم أبشع في كثير من الحالات وتنهار المنظومة الأمنية عندما تكون في مواجهة مجرمين يمتلكون عصابات مسلحة بأسلحة أكثر وأشد فتكًا من أسلحة المنظومة الأمنية، عندها تنهار

---

1) فيصـــل بن عبدالله الرويس، الوعى الاجتماعي بظاهرة الابتزاز الالكتروني لدى الأســـرة فى المجتمع السعودى، دراسة ميدانية للعوامل والآثار، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية،2020.

2) اختصاصيون ل الشروق، هكذا نحمي الفتيات من جرائم الابتزاز الإلكتروني، مجلة الشرق،19 يناير 2022.

3) نفس المرجع السابق.

المنظومة كلها لذلك لا حلول يمكن أنْ تخفف من أثارها وأضرارها إلا حلول ينصها القانون وتقدمها الدولة لحماية المواطنين والمجتمع من انتشار الجريمة بشكل عام بمختلف أشكالها وأنواعه.

المواجهة الجنائية لجريمة الابتزاز الاليكتروني:

تقوم الجريمة على ركنين أساسين فقط هما:

الركن المادي وهو (فعل التهديد): فكل عبارة يكون من شانها ازعاج المجني عليه أو افزاعه أو خوفه أو رغبة في نفسه من خطر يراد ايقاعه بالشخص نفسه او بالمال أو شخص يهمه يعد تهديداً معاقب عليه وفق القانون .

ثانياً: الركن المعنوي وهو (القصد الجنائى): ان جريمة تهديد العمدية فيلزم لتحقيقها توافر القصد الجنائي ويحدث ذلك بالانصراف لإرادة الجاني إلى تحقيق هدفه من الواقعة مع علمه بجميع الاركان القانونية ، فيجب ان يعرف الجاني أنه وقت ارتكابه بفعل تهديد بدلالة عباراته وان من شأنها وفقاً لمدلولها اللغوي أو العرفي ان ينزعج المجني عليه ويرعبه ويؤثر على النفسية ويبثه الخوف والفزع فيها.

عقوبة جريمة الابتزاز الالكتروني:

(عقوبة هذه الجريمة، تكلم المشرع العراقي عن جريمة التهديد في المواد (430-431-432) من قانون العقوبات العراقية المرقم 111 لسنة 1969كما اشرنا اليه في البداية حيث نصت المادة (430)فقرة الاولى- .يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سبع سنوات أو بالحبس كل من هدد آخر بارتكاب جناية ضد نفسه أو ماله أو ضد نفس أو مال غيره أو بأسناد امور مخدشه بالشرف أو افشائها وكان ذلك مصحوباً بطلب أو بتكليف بأمر أو الامتناع عن فعل مقصوداً به ذلك. فقرة الثانية – يعاقب بالعقوبة ذاتها اذا كان التهديد في خطاب خال من اسم مرسله أو كان منسوبا صدوره إلى جماعة سرية موجودة أو مزعومة).

"المادة (431)يعاقب بالحبس كل من هدد آخر بارتكاب جناية ضد نفسه أو ماله أو ضد نفس أو مال غيره بأسناد امور خادشه للشرف أو الاعتبار أو افشائها بغير الحالات المبينة في المادة (430)".

("المادة (432)كل من هدد آخر بالقول أو بالفعل أو بالإشارة كتابة أو شفاها أو بواسطة شخص أخر في غير الحالات المبينة في المادتين (430 و 431) يعاقب بالحبس مدة لأتزيد على سنة واحدة أو بغرامة ...)".

كيفيه حماية المجتمع العراقي من الابتزاز الاليكتروني:

الابتزاز الالكتروني موضوع مهم جداً ويثير القلق لدى رجال الأمن جميعاً .فقد يتصور البعض أنَّ عمل وزارة الداخلية يقتصر على ملاحقة المجرم وإلقاء القبض عليه بعد حدوث الجريمة، لكن بكل تأكيد هذا التصور خاطئ؛ إذ تلعب الوزارة دوراً كبيراً في الأمن المجتمعي، وهذا يعتمد على منع وقوع الجريمة وليس فقط مطاردة المجرمين بعد ارتكاب جرائمهم .ومن خلال خبرتنا الميدانية وتواجدنا في المجتمع والنشاطات التي يجب بها المنتسبين بالوزارة إضافة إلى تقارير التي تصلنا فالجريمة الالكترونية تتكون من الوعاء الذي يحتوي بداخله بقية الجرائم. إذا تحدثنا عن القتل والتهديد والمخدرات وبقية الجرائم، سنرى دوراً كبيراً للجريمة الالكترونية في جميع هذه الجرائم؛ لأنَّ خدمة الإنترنت سهَّلت على المجرمين التنسيق فيما بينهم عن بُعد وأعطتهم القدرة على إخفاء هوياتهم من خلال فتح حسابات بأسماء وهمية من أجهزة ومواقع مختلفة.

بعيداً عن لغة الأرقام فإنَّ الدوائر المختصة في وزارة الداخلية، من خلال أقسام الجرائم الالكترونية ومديريات وأقسام تكنولوجيا المعلومات والتعاون المثمر من قبل المواطنين، تمكنت من حسم العديد من قضايا الابتزاز الالكتروني والإيقاع بالمجرمين في هذا النوع من الجرائم وإحالتهم إلى القضاء.

نصيحتي لهم جميعاً بأهمية الإسراع في إبلاغ السلطات الأمنية بوزارة الداخلية والجهات المعنية الأخرى لإيقاف ضرر أكبر يمكن أن يتعرضوا له في حال استمرارهم بالتعاون مع المبتزين أو امتناعهم عن الحضور إلى وزارة الداخلية .فالسكوت على جريمة الابتزاز سيقود الضحية إلى مزالق خطيرة وبالنتيجة سيقود إلى نهاية مأساوية؛ لذلك يجب على الضحية الاتصال بالجهات الأمنية ذات العلاقة، لأنَّ الذي يبتزك مرة سيعود ويبتزك مرة أخرى، فيجب أن تكون قريباً من القوات الأمنية وأن تضع بالاعتبار أهمية عامل الوقت .يظن المجرمون أنهم في مأمن من رجال الأمن وأنَّ القانون لا يستطيع الوصول إليهم، وهنا أود أن أؤكد أن هناك جهداً فنياً كبيراً جداً في مديرية استخبارات وزارة الداخلية يمكّنا من ملاحقة مرتكبي الجريمة الالكترونية وكل من يسيء

استخدام خدمة الإنترنت وقنوات الإعلام الاجتماعي .كما أود أن أوضح أنَّ باب دائرتنا في العلاقات والإعلام مفتوح لجميع الأخوة والأخوات الذين يتعرضون لهذه الجرائم.[1]

مقترحات تفعيل الجهود العربية لمكافحة ظاهرة الإرهاب الإلكتروني:

1- أهمية تفعيل قوانين مكافحة الجريمة إلكترونياً بالدول التي لم تقطع شوطًا في هذا الشأن، من أجل تجفيف منابع الفكر المتطرف.

2- تشجيع نشر مواقع إلكترونية معتدلة فكرياً وأيديولوجياً، وذات استقلال فكري بعيداً عن تجاذبات التيارات الفكرية والمصالح السياسية.

3- تأسيس وحدات للأمن الإلكتروني داخل المؤسسات العسكرية وتزويدها بكفاءات بشرية مدربة ولديها خبرة أسوةً بتجارب الدول والمنظمات الدفاعية التي استطاعت التصدي لهذا النوع من التهديدات، مع مراجعة أنظمة الاتصال في تلك المؤسسات من وقت لآخر من خلال تأسيس كتائب دفاعية إلكترونياً.

4-إنشاء مراكز للدراسات والأبحاث المتخصصة في الأمن المعلوماتي والبرمجيات بهدف تطوير استراتيجيات فاعلة لمكافحة جريمة الإرهاب الإلكتروني.

5-أهمية تعميم مهارات وآليات (المواطنة الرقمية) في المنطقة العربية لمواجهة الإرهاب الإلكتروني الذي يعد أبرز الصعوبات التي تواجهها الشعوب العربية لاسيما فئة الشباب، حيث تهدف (المواطنة الرقمية) إلى تزويد الفرد بآليات ومهارات إلكترونية عدة.

6-أهمية التنسيق العربي في أعمال مكافحة الإرهاب عن طريق الشبكة العنكبوتية إلكترونياً، وتشجع قيام اتحادات عربية تسعى للتصدي لجرائم الإرهاب الإلكتروني.[2]

مخاطر الإرهاب الإلكتروني:

1- الوصول عن بُعد إلى أنظمة التحكم بمصانع الحبوب، وتغيير مستويات مكمِّلات الحديد، للإضرار بصحة المستهلكين.

---

1) اللواء سعد معن،حماية المدنيين من الجرائم الاليكترونية،وزارة الداخلية العراقية تلاحق الإرهابيين وتجار المخدرات والمبتزين والعاملين عبر الانترنت،مجلة يونيباث،2021.- https://unipath-magazine.com/ar/

2) خبير كويتي،تعميم المواطنة الرقمية لمواجهة الإرهاب الإلكتروني،وكالة الأنباء الكويتية"كونا"،2017.https://www.kuna.net.kw/8-11-2017

2-إجراء تعديلات عن بعد في معالج حليب الأطفال، للإضرار بصحة الأطفال الرضَّع.

3-تعطيل المصارف والمعاملات المالية الدَّولية والبورصات، لإفقاد النظام الاقتصادي الثقة فيه

4-تغيير مكونات صناعة الأدوية عن بُعد لدى شركات الأدوية.

5- تغيير الضغط في خطوط الغاز، وأحمال شبكات الكهرباء، مما يوقع انفجارات وحرائق.

آليات المواجهة:

1-خبراء ومتخصصين في مجالات التكنولوجيا ويكونوا مدربين تدريبً عالي، ولديهم الخبرة والدراية الكاملة بطرق كيفية صد فيروسات الحاسوب والاختراقات.

2-أن تتوافر إمكانيات مادية من تجهيزات التكنولوجيا المعلوماتية والاتصال الحديث.

3-التواصل مع الجهات الحكومية عربياً وعالمياً متخصصة في مكافحة الإرهاب الالكتروني.

4- التحفيز المادي والمعنوي لكل من يساهم في مكافحة الإرهاب الإلكتروني.[1]

الآليات والتحديات للابتزاز الإلكتروني:

الطرق والحلول التي ساعدت في احتواء الظاهرة في المجتمع العراقي والتقليل من الحد منها:

1- تعديل وتطوير بعض التشريعات والقوانين في الدستور لمواجهة الابتزاز الإلكتروني حيث أن تكون هناك مادة نُصت بشكل خاص لهذه الظاهرة حتى تقمع المعتدين من الدخول في ثغرات القانون للإفلات من العقاب.

2-تفعيل مسائلة قانونياً وعمليات رقابية داخل أقسام الأمن والشرطة، لابد من تفعيلها للبحث والتقصي عن الجاني من قبل الشرطين واستجابتهم سريعة للشكاوي المتقدمة وعدم تجاهلها كون ذلك يعرض الضحية للخطر وأيضًا كلما كان فيه حرص من الجهات الأمنية في تقصي الجرائم يساعدهم للجوء للقانون بشكل مباشر في حال تعرضها للابتزاز دون خوف أو تردد.

3-تفعيل الضبط الاجتماعي داخل الأسرة ، لابد من زيادة الوعي بالاهتمام بالمشاركة الأسرية بالحديث عن المشاكل التي قد تتعرض لها الفتيات دون الخوف من أسرتهم، فلا بد من توجيه الأخصائيين الاجتماعين بالقيام بهذا الدور في المدارس والجامعات.

(1) https://www.azhar.eg/observer/details/ArtMID/1142/ArticleID

4-تكثيف الدور الإعلامي في التصدي لهذه الجرائم من خلال الاكثار البرامج الإعلامية المختلفة على نشر الوعي حول المخاطرالتى تظهر من هذه الجريمة.

5-تشهد البلاد في الآونة الاخير تزايد بنسب جرائم الابتزاز الالكتروني، والتي تنمو لتشكل تهديد يؤثر على استهداف بينة المجتمع المدني بجميع مكوناته، وغالبية التهديدات ما تستهدف الفتيات بصورة غير لائقة وبعيدة عن الذوق العام، ولعدم وجود رقابة من قبل الاجهزة المختصة بتشريع قوانين صارمة تضاعفت نسب الابتزاز.

وأعلنت وزارة الداخلية العراقية إصدار القضاء عقوبات رادعة بحق المتورطين بجرائم الابتزاز الإلكتروني، والتي تسجل تصاعداً خطيراً في عموم المحافظات، إذ تتسبب بعشرات حالات الانتحار والطلاق، مؤكدة أنها تعمل ضمن خطط خاصة للحد من تلك الجرائم والإطاحة بمرتكبيها.

ووفقاً للبيان الصادر، فإن: (جرائم الابتزاز الإلكتروني شهدت تصاعداً كبيراً وأخذت تنتشر على نطاق واسع، ولا تختص بمنطقة دون أخرى، بل شملت حتى المناطق العشائرية القروية) مبيناً أن:(ارتفاع الظاهرة بدأ يهدد نسيج المجتمع العراقي، لذلك وجهت وزارة الداخلية عدة مديريات بتبني هذا الموضوع، ومنها وكالة الاستخبارات ومديرية مكافحة الجرائم والشرطة المجتمعية).

وأشار إلى أن: (جريمة الابتزاز الالكتروني تسببت في مقتل وانتحار كثير من النساء، وأن أحد المبتزين تسبب بطلاق 10 نساء)، مؤكداً أن: (وزارة الداخلية جادة بمتابعة الملف، وأن هنالك مواد يستخدمها القضاء العراقي في معالجة هذه الأمور، وأن الكثير من المتهمين تم سجنهم لمدد تصل إلى 14 سنة).

وأضافت، إن (استخدام وسائل التواصل الاجتماعي الغير الصحيح، وعدم وضع ضوابط قانونية رادعة، ادى إلى انتشار هذه الظاهرة التي باتت تهدد جميع مكونات المجتمع).[1]

كيفية تجنب الوقوع في فخ الابتزاز: -

_ تجنب قبول طلب الصداقة من قبل أشخاص غير معروفين.

_ عدم الرد والتجاوب على أي محادثة ترد من مصدر غير معروف.

_ تجنب مشاركة معلوماتك الشخصية حتى مع أصدقائك في فضاء الإنترنت.

---

1) دور النصـــوص القانونية في معالجة ظاهرة الابتزاز الالكتروني والســـبل الكفيلة في الحد منها، 19/3/2022 https://alahadnews.net/archives/319880

_ ارفض طلبات إقامة مكالمات فيديو مع أي شخص لم تعرفه من قبل.

_ لا تنجذب للصور الجميلة والمغرية، وتأكد من شخصية المرسل، لتجنب تعرضك للابتزاز.

_ عدم الرد علي الشخص المبتز، أو تحويل مبالغ ماليه له.

قانون الجريمة الإلكترونية

فإن هذا النوع من الجرائم حديثا بعض الشيء فإن القوانين التي تنظم التعامل معه تعتبر قليلة، بل ربما غير موجودة في بعض الدول، على عكس الدول التي صدرت فيها قوانين لمكافحة جرائم التكنولوجية، ففي قانون العقوبات العراقي لم يشر صراحتا إلى جرائم الابتزاز الإلكتروني؛ ولكنه عالج جريمة الابتزاز المالي في المادة (452) والتي نصت على:

1- يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سبع سنين أو بالحبس من حمل آخر بطريق التهديد على تسليم نقود أو اشياء اخرى.

2- وتكون العقوبة مدة لا تزيد على عشر سنين إذا ارتكبت الجريمة بالقوة أو الاكراه.

وهذه المعالجات قاصرة على الجرائم المالية التقليدية والتي كانت من الواجب على المشرع القانوني العراقي ان يحذو حذو الدول التي سبقنا في مجال مكافحة الجريمة الالكترونية وكانت البداية بالفعل في مطلع العام الماضي إذ قام مجلس النواب العراقي بالقراءة الأولى لقانون جرائم المعلوماتية، الذي تضمن 23 مادة بفقرات عدّة، نصت على عقوبات متفاوتة تصل إلى السجن 30 عامًا وغرامات تصل إلى 50 مليون دينار، فيما ركّزت تلك الفقرات على المعلومات الإلكترونية، وجعلتها في دائرة الخطر والمساس بأمن الدولة لكن هذا القانون لم يرى النور إلى يومنا هذا والذي نأمل من المشرع العراقي التحرك سريعاً لتشريع القوانين التي تواكب التطور والتكنولوجيا لوجود فجوة تشريعية في مكافحة جرائم الابتزاز الإلكتروني مما ساهم في تفاقم المشكلة.[1]

1) محمد إبراهيم عبدالله، https://daf.uoanbar.edu.iq/News_Details.php?ID=376

هوامش البحث:

مراجع البحث

أولاً: المراجع العربية:.

(1) أبو طالب هاشم الطالقاني،جريمة الابتزاز الإلكتروني في العراق الأسباب والمعالجات، كلية القانون جامعة الكفيل.

(2) ايمان محمد الشورة،الأمن السيبراني في البنوك الاسلامية الأردنية،مذكرة بكالوريوس،كلية الشريعة، الجامعة الأردنية،2020.

(3) ايمان الحيارى، أنواع الجرائم الإلكترونية، متاح علي الموقع، WWW.MAWDOO3.COM

(4) ادريس عطية، مكانه الآمن السيبرانى فى منظومة الأمن الوطني الجزائرى،دراسة منشورة، جامعة العربي التبسي،الجزائر 2019.

(5) أبوطالب هاشم أحمد الطالقاني، جريمة الابتزاز الاليكتروني في العراق الأسباب والمعالجات،كلية القانون جامعة الكفيل، العراق،2021.

(6) اللواء سعد معن،حماية المدنيين من الجرائم الاليكترونية،وزارة الداخلية العراقية تلاحق الإرهابيين وتجار المخدرات والمبتزين والعاملين عبر الانترنت،مجلة يونيباث،2021.

(7) https://unipath-magazine.com/ar/.

(8) اختصاصيون ل الشروق، هكذا نحمي الفتيات من جرائم الابتزاز الإلكتروني،مجلة الشرق،19 يناير 2022.

(9) بارة سمير، الأمن السيبراني في الجزائر،دراسة منشورة،العدد 4، جامعة قاصدى، الجزائر،2017.

(10) خبير كويتي،تعميم المواطنة الرقمية لمواجهة الإرهاب الإلكتروني،وكالة الأنباء الكويتية"كونا"،2017.

: https://www.kuna.net.kw/8-11-2017

(11) دنيا محمد قاسم، أثر جرائم الأمن السبيراني علي مخاطر أعمال المنشاة والمراجعة وإنعكاسه علي اتعاب المراجعة،دراسة تطبيقية،القاهرة،2023.

(12) رانيا حاكم كامل محمد،جرائم الانترنت فى المجتمع المصرى، القاهرة،2019.

(13) عادل عيد علي عيد،تعرض الشباب الجامعى للإرهاب الالكتروني عبر مواقع التواصل الاجتماعي وعلاقته بإستخدامهم للإنترنت،2019.

(14) عصام بن راشد المغيوزى،الابتزاز الالكتروني،صحيفه النبأ الالكترونية، 2022

(15) علي ابراهيم مشجعل المعمورى، الأمن السيبراني ودوره في انتشار ظاهرة الارهاب في العراق بعد عام 2003م،دراسات دولية، العدد الثمانون، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العراق.

(16) فيصل بن عبدالله الرويس، الوعى الاجتماعي بظاهرة الابتزاز الالكتروني لدى الأسرة فى المجتمع السعودى،دراسة ميدانية للعوامل والآثار، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية،2020.

(17) محمد إبراهيم عبدالله، https://daf.uoanbar.edu.iq/News_Details.php?ID=376

(18) محمود سعودى على،الأمن السيبرانى والعلاقات الأمريكية الصينيه، رسالة ماجستير،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،جامعة القاهرة،القاهرة،2023.

(19) مني عبدالله السمحان،متطلبات تحقيق الأمن السيبراني لأنظمة المعلومات الإدارية،دراسة منشورة، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة،العدد111،المملكة العربية السعودية،2020.

(20) يوسف بو غراره، الأمن السيبرانى، الاستراتيجية الجزائرية للأمن والدفاع في القضاء السيبرانى، مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل، العدد3،المجلد الأول، المركز الديمقراطى العربى، 2018.

(21) يوسف بو غراره، الأمن السيبرانى ،دور النصوص القانونية في معالجة ظاهرة الابتزاز الالكتروني والسبل الكفيلة في الحد منها، 2022/3/19.

ثانياً: المراجع الأجنبية:.

(22) ElSaid Fathi Ahmed Aboelfotoh,Study Of Performance measuring and assessment methods of cyber security For modern enterprise,2022.

(23) Ghada Mohamed Amer, Development Machine learning techinques to enhance cyber security algorithms,2022.

(24) Ibrahim Khaleel Ibrahim, Egoverance for cybe security using machine Learning,2023.

(25) Maura Con Way, “Cyber terrorism: Hype and Reality”, P.5 https://www.Core.ac.Uk

(26) https://www.azhar.eg/observer/details/ArtMID/1142/ArticleID/64974.

(27) https://alahadnews.net/archives/319880.